

حوكمة السياسات العامة: القضايا، العمليات والتأثيرات الرئيسية
Public Policy Governance : Key Issues, Processes and Impacts



كعيبوش عمر¹ ، قميحة رابح²

¹ جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر

Omar.kaibouche@univ-tiaret.dz

² مخبر علم الاجتماع المنظمات جامعة الجزائر 02، الجزائر

nacer.kemiha@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/03/01 تاريخ القبول: 2025/05/05 تاريخ النشر: 2025/06/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع حوكمة السياسات العامة، ورصد التحول في دور حكومات الدول والقطاع العام في معالجة القضايا والمشاكل المجتمعية على ضوء تطبيق مبادئ ومراكز الحوكمة، وكذلك فهم حوكمة السياسات العامة وعملياتها وتأثيراتها الرئيسية، وقد خلصت الدراسة الى أن الحوكمة الرشيدة تعتبر شرطا جوهريا لتفعيل عمل وأداء الحكومة ومؤسسات الدولة ومطلبا رئيسيا لتحقيق جودة السياسات العامة، بالنظر لما توفره الحوكمة الرشيدة من بيئة مناسبة وسليمة تعزز وتضمن تحقيق أهداف ونتائج السياسات العامة في ظل سيادة القانون والمشاركة السياسية والمدنية والشفافية والنزاهة والعدل والمساواة والاستجابة والرؤية الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ السياسية العامة؛ حوكمة السياسات العامة: القضايا والعمليات.

Abstract:

This study aims to shed light on the issue of public policy governance, and monitor the transformation in the role of state governments and the public sector in addressing societal issues and problems in light of the application of governance principles and foundations, as well as understanding public policy governance, its processes and its main impacts. It was concluded that good governance is an essential condition for activating the work and performance of the government and state institutions and a major requirement for achieving the quality of public policies, given that good governance provides an appropriate and sound environment that enhances and ensures the achievement of the goals and results of public policies under the rule of law, political and civil participation, transparency, integrity, justice, equality, responsiveness and strategic vision.

Key words: Governance ; public policy ; public policy governance ; issues and processes.

مقدمة:

منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين، أصبح موضوع حوكمة السياسات العامة من بين أهم المواضيع التي تحظى باهتمام الباحثين وعلماء السياسة والدارسين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما شكلت أحد أبرز المفاهيم التي تم طرحها للنقاش والتحليل على مستوى الأبحاث والدراسات العلمية والفكرية في الأوساط الأكاديمية، وبرز مفهوم الحوكمة الرشيدة كأحد المواضيع الرئيسية للتنمية الدولية، وتم طرحه كمضمون جديد للإصلاح السياسي والإداري من أجل تعزيز مؤشرات المساءلة والشفافية وتفعيل المشاركة السياسية وضمان التنفيذ الفعلي والسليم للقرارات والسياسات وتعزيز جودة مخرجات القطاع الحكومي وتحسين أدائه فيما يتعلق بتحقيق أهداف السياسة العامة في القطاعات المختلفة، وفي ظل الحوكمة تصبح اجراءات وخطط وبرامج السياسات العامة تنفذ في إطار الشراكة بين مختلف والشركاء والفواعل والقوى الموجودة في المجتمع، وقد أصبح المنظور الحديث للحوكمة أكثر تعقيدا بسبب التغير السريع في دور الحكومة، ومن الأهمية بمكان استكشاف ودراسة الخصائص والقيم والفوائد الحالية لمفهوم الحوكمة الرشيدة في سياق إدارة وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، ويدور التحليل في هذه الدراسة حول حوكمة السياسات العامة، بما يستدعي تكوين معرفة أساسية بمفاهيم الدراسة ممثلة في الحوكمة، السياسية العامة وحوكمة السياسية العامة. وتأسيسا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف تساهم مرتكزات ومبادئ الحوكمة الرشيدة في جودة وكفاءة السياسات العامة وتحسين مخرجاتها؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن دراجها على النحو التالي:

- ما المقصود بالحوكمة؟ وماهي مرتكزاتها ومبادئها؟
 - ما هو مفهوم حوكمة السياسات العامة؟
 - ما هي فوائد السياسات العامة التي تحققها ترتيبات الحوكمة الرشيدة؟
 - ما هي الشروط اللازمة لتنفيذ حوكمة السياسات العامة بفعالية؟
- للإجابة عن الاشكالية السابقة وأسئلتها الفرعية يمكن الانطلاق من إجابات أولية من خلال الفرضية التالية: يعزز تطبيق مرتكزات الحوكمة الرشيدة فعالية السياسات العامة وجعلها أكثر تشاركية في الاستجابة للمشاكل والقضايا العامة.

تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على موضوع حوكمة السياسات العامة، وتقديم تصور معرفي نظري وإطار فكري شامل عن الحوكمة الرشيدة والسياسات العامة، وإشكالية العلاقة بينهما، وكذا التطرق إلى دور وتكامل فواعل الحوكمة ومرتكزاتها في تحسين عمليات السياسات العامة ومخرجاتها، والمساهمة الفعالة

في رسمها وتنفيذها وتقويمها بطريق واضحة وسليمة لجعلها أكثر جودة وفعالية في الاستجابة للمطالب وحل المشكلات والقضايا المجتمعية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

يعتبر تحديد المفاهيم ضرورة منهجية ومعرفية لا ينبغي تجاوزها في أي دراسة أو عمل أكاديمي علمي، بغية إزالة الغموض عن الظاهرة محل الدراسة، وبسبب الطبيعة المعقدة والمركبة للظواهر السياسية والاجتماعية توجد صعوبة تواجه الباحثين عند إعداد أبحاثهم ودراساتهم لمختلف هذه الظواهر، خاصة فيما يتعلق بتحديد وتقديم تعريفات للمفاهيم الواردة في أبحاثهم ودراساتهم بالنظر لتداخل التعريفات للمفهوم الواحد، وارتباط هذه بمختلف القيود المتعلقة بالباحث في حد ذاته، كما، ومن بين هذه المفاهيم الحوكمة الرشيدة والسياسة العامة.

المطلب الأول: ممارسة الحوكمة الرشيدة

نوقش مفهوم الحوكمة على نطاق واسع في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين وجرى مناقشات متوازنة مختلفة، مما حفز تطور فكرة الحوكمة في مختلف التخصصات، وخلال المناقشات حول الحوكمة يمكن التمييز بين منظورين أحدهما معياري أكثر، وموجه نحو مسائل الشرعية "الحوكمة الرشيدة"، وآخر أكثر تحليلاً وواقعية، ويركز على فعالية الحوكمة من أجل العمل الجماعي، وتهدف الحوكمة بصفة عامة إلى تحقيق المساءلة والاستقرار السياسي والاجتماعي، وغياب العنف والإرهاب وفعالية الحكومة والجودة التنظيمية وسيادة القانون ومكافحة الفساد، فالحوكمة هي عبارة عن مجموعة التقاليد والمؤسسات التي تمارسها السلطة في دولة ما، ويشمل ذلك ما يلي:¹

- 1) - العملية التي يتم بموجبها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها.
 - 2) - قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل صحيح وفعال.
 - 3) - احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم.
- كما يعرف لين وآخرون Lynn et al الحوكمة بأنها "أنظمة القوانين والقواعد الإدارية والأحكام القضائية والممارسات التي تقيد وتحدد وتمكن النشاط الحكومي"، وفي رأي رودس Rhodes يشير مصطلح الحوكمة إلى "شبكات ذاتية التنظيم بين المنظمات"، بينما يشير مصطلح الحوكمة لدى وامسلي Wamsley إلى "استخدام

- ميشال كلارك وكلوس أربن، "التركيز على الحوكمة من أجل المزيد من السياسات الفعالة والدعم الفني"، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2023، ص 7-14. متاح على الرابط:

، تاريخ التصفح : <https://openknowledge.fao.org/items/d134a05b-de91-4753-b157-121ceee3272er>

السلطة في توفير التوجيه والإرشاد للنظام"، ويعني "الاختيار، وتحديد الأولويات، والتوجيه والقيادة"، وفي تعريف إي بي ماكجريجور E.B. McGregor's يشير مصطلح "الحوكمة" إلى "تطبيق السلطة والسلطة بطريقة تلزم الجهات السياسية ذات الصلة باتخاذ القرارات الإدارية"، ويتحدث ستوكر Stoker عن "نموذج السلطة والتبادل والحوكمة". وفي إشارة إلى كلارنس ستون Clarence Stone يطلق على الحوكمة "خلق" القدرة على العمل، وتجميع الموارد اللازمة لتحقيق الغايات الجماعية للمجتمع.¹

ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) توجد مبادئ رئيسية لممارسة الحوكمة الرشيدة تشمل الشرعية والتوجيه والأداء والمساءلة والعدالة، ومع ذلك فإن ممارسات الحوكمة الرشيدة التي اقترحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي إرشادات لتعزيز أداء المنظمة في سياق الإدارة والخدمات، وقد تمت مناقشة ممارسات الحوكمة الرشيدة على نطاق واسع من أجل تحسين أداء المنظمة، ومن المهم استكشاف ممارسات الحوكمة الرشيدة لمعالجة قضية الحوكمة الرديئة في تنفيذ السياسات العامة.² وينظر إلى الحوكمة على أنها نظام يتم من خلاله التحكم في تشغيل وتفعيل عمل المؤسسات والمنظمات المختلفة وآلياتها وموظفيها، ومن الأهداف الرئيسية للحوكمة إجراءات اتخاذ القرارات في ظل الشفافية والنزاهة، والتي يتم بموجبها حماية مصالح الناس، ومن الاستخدامات المهمة لمصطلح الحوكمة في المؤسسات والمنظمات، إذ تشير إلى ذلك النظام الذي يتم من خلاله التحكم في القواعد والعمليات وتوجيهها من قبل المنظمة، وهي توفر المخطط لتحقيق الهدف الرئيسي للمنظمة وأهدافها وترسيخ مبادئ الحوكمة التي ترتبط بالشفافية والمساءلة والمسؤولية والإنصاف والولاء.³ ويتطلب تحقيق الحوكمة الرشيدة وجود ثقافة سياسية مؤيدة، ووجود قناعة لدى المواطنين ومشاركتهم في تفعيل مؤشرات الحوكمة.⁴

يرتبط مفهوم الحوكمة جزئيا بكيفية تفاعل الحكومات والمنظمات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، وطريقة ارتباطها بالمواطنين، وكيفية اتخاذ القرارات في عالم معقد ومتغير، وبالتالي فالحوكمة هي عملية تتخذ من خلالها الجماعات أو المنظمات قراراتها المهمة، وتحدد من تشركه في العملية وكيف تتم المساءلة والمحاسبة، وبما أنها عملية ما يصعب ملاحظتها، فإن دراسي الحوكمة يميلون إلى تركيز انتباهنا على نظام الحوكمة أو الإطار الذي تستند إليه هذه العملية، أي الاتفاقيات، والإجراءات، والمواثيق، أو السياسات التي تحدد من يحصل

¹ - Michael Hill and Peter Hupe, *Implementing Public Policy : Governance in Theory and in Practice* (India :SAGE Publications London e Thousand Oaks e New Delhi,2002),pp13,14.

² - Muhamad Azahar Abas,« Public Policy and Governance: Theory and Practice » , A. Farazmand (ed.), Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance, April 2019, available from : https://www.researchgate.net/publication/332406879_Public_Policy_and_Governance_Theory_and_Practice. retrieved 13/12/2024.

³ - Public Policies and Governance, available from : <https://unacademy.com/content/kerala-psc/study-material/indian-constitution/public-policies-and-governance>, retrieved 13/12/2024.

⁴ - زهير الكايد عبد الكريم، *الحكمانية: قضايا وتطبيقات* (القاهرة: منشورات المنظمة العربية الإدارية، 2003)، ص. 17.

على السلطة، وكيف تُتخذ القرارات وكيف تتم عملية المساءلة والمحاسبة.¹ ويتجلى برنامج الحوكمة الرشيدة من خلال النقاط التالية:

- (1) - تطوير قدرة القيادات من اجل عمليات الإصلاح، وزيادة الكفاءة المالية للإدارة العامة.
 - (2) - تعزيز كفاءة وتحفيز الموظفين في الإدارات العامة (جهاز الخدمة المدنية).
 - (3) - النزاهة والشفافية وتوفير الآليات المؤسسية والاطر التشريعية الكفيلة بمكافحة الفساد.
 - (4) - تحسين أداء الوظائف في الهيئات الحكومية.
- استنادا للمرجعيات الأدبية التي تناولت بالدراسة والتحليل موضوع الحوكمة الرشيدة يمكن تحديد ستة مجالات رئيسية للحوكمة هي:²
- (1) -المجتمع المدني: Civil Society القواعد التي تؤثر الطريقة التي يصبح بها المواطنون على وعي بمختلف القضايا التي تطرح امام الجمهور.
 - (2) -المجتمع السياسي: Political Society القواعد التي تشكل الطريقة التي يتم بموجبها دمج القضايا في السياسة من قبل المؤسسات السياسية.
 - (3) -الحكومة: Government القواعد التي تؤثر على طريقة وضع السياسات العامة من قبل الفواعل الحكومية.
 - (4) -البيروقراطية: Bureaucracy القواعد التي تحدد إدارة وتنفيذ السياسات العامة.
 - (5) - المجتمع الاقتصادي: Economic Society: القواعد المتعلقة بالتفاعلات بين الدولة والسوق.
 - (6) -القضاء: Judiciary القواعد التي تحدد حل النزاعات والصراعات.

المطلب الثاني: السياسة العامة: إشكالية المفهوم

يرتبط مفهوم السياسة العامة بمختلف المشاكل والقضايا المرتبطة بالشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها وميادينها المتعددة، والتي يتم معالجتها من خلال خطط وبرامج عمل هادفة يظهر فيها العمل الحكومي لفترة زمنية مستقبلية من أجل التصدي لهذه المشكلات والقضايا ومواجهتها، حيث يتم اتخاذ مجموعة من القرارات من طرف فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض أو أغراض عامة بحيث يكون لها المساندة السياسية. فالسياسة العامة تعبر عن مختلف الأفعال الي يقوم بها موظفو الجهاز الحكومي كاستجابة للمطالب المشكلات

¹ - Graham J and Plumptre TW and Amos B, « Principles for good governance in the 21st century. Institute on governance », **Policy Brief**, N.15(2003), p1.

² - Udaya Raj Adhikari, « The Relationship of Public Policy to Governance : Issues and Strategies of Nepal », **International Journal of Scientific and Research Publications**, V. 10, Issue 6(June 2020), p975.

والقضايا ذات الطابع العام التي تثار من خلال النظام السياسي.¹ كما تعتبر السياسة العامة الآلية والأداة الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومات في تحديد ما تقوم به وما لا تقوم به من أعمال وبرامج تنفذ من خلالها واجباتها تجاه مواطنيها وإدارة الشؤون العامة في المجتمع، ومعالجة مختلف القضايا والمشاكل ذات الطبيعة والمصلحة العامة، كما تعتبر السياسات العامة عن مخرجات النظام السياسي التي يتم في ظلها الاستجابة لمطالب وحاجيات مواطنيه في مختلف القطاعات المجتمعية.²

تتألف السياسة العامة عموماً من مجموعة من الإجراءات والخطط والقوانين والسلوكيات التي تتبناها الحكومة، وعادة ما ينظر إليها على أنها تتكون من سلسلة من أنماط القرارات المترابطة التي ساهمت فيها العديد من الظروف والتأثيرات الشخصية والجماعية والتنظيمية، كما أكد مؤلفون آخرون على الجانب الذاتي في تعريف السياسة العامة. ولأسباب واضحة، فإن هذه الذاتية لم تمنع المؤلفين من تقديم تعريف محدد يمكن أن يكون بمثابة وسيلة للتحدث عن السياسة العامة بمصطلحات مماثلة، وعلى سبيل المثال يقدم "جيمس أندرسون Anderson" "التعريف التالي للسياسة على أنها: «مسار عمل هادف يتبعه فاعل أو مجموعة من الفاعلين في التعامل مع مشكلة أو مسألة مثيرة للقلق والسياسات العامة هي تلك السياسات التي وضعتها الهيئات الحكومية والمسؤولون»".³

في هذا النوع من التعريفات فإن السياسة العامة تتعلق بالوسائل والغايات، والتي لا بد أن تكون لها علاقة ببعضها البعض، وحيثما يقدم المسؤولون السياسيون الأهداف، فإن مهمة الإداريين هي تطوير الأدوات المناسبة، ومن المتوقع منهم أن يفعلوا ذلك بطريقة منهجية قدر الإمكان، وذلك نابع من حقيقة أن هؤلاء الإداريين يؤدون عملهم في الخدمة العامة، ويتعاملون مع مشاكل جماعية. وتركز السياسة العامة على ما وصفه "ديوي" Dewey ذات يوم بأنه "الجمهور ومشاكله"، وعلى نحو مماثل فإن ما أطلق عليه لاسويل Lasswell "التوجه السياسي" يركز على المشكلة، ومتعدد التخصصات، ويستخدم أساليب متعددة، ويرتبط بالسياق، وما يلفت الانتباه بشكل عام في تعريفات السياسة العامة المشار إليها هنا هو الطابع الهادف الذي من المتوقع أن تتمتع به السياسات العامة، والطريقة التي من المتوقع أن ترتبط بها بالمشاكل المجتمعية.⁴ ويعرفها "ديفيد استون" بأنها إحلال وتوزيع القيم والمنافع بين أفراد وشرائح المجتمع، في حين عرفها "تومس داي" على أنها ما تختاره الحكومة أي ما تختاره الحكومة أو ما تتركه أو ترفضه من فعل وعمل"، أما "كارل فردريك" فقد عرف

¹ - فهدى خليفة الفهداوي، *السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل* (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001)، ص 34-39.

² - مسعود البلي، "حوكمة السياسات العامة الاجتماعية"، *الباحث للدراسات الأكاديمية*، ع.8 (جانفي 2016)، ص 206.

³ - Michael Hill and Peter Hupe, *op. cit.*, p5.

⁴ - *Loc. cit.*

السياسات العامة بأنها: "السياق الذي يقترح لعمل الافراد والجماعات او الاجهزة الحكومية ضمن بيئة معينة لتحقيق غرض او هدف محدد".¹

السياسة العامة هي مجموعة القواعد والخطط والبرامج الحكومية والاهداف العامة التي تشكل مخرجات النظام السياسي بصدد مجال أو مشكلة أو قضية معينة في المجتمع، بمعنى أنها تمثل خيارات الحكومة ومختلف النشاطات الرسمية المستمرة التي تؤديها المؤسسات، إضافة الى كونها تشكل بعدا من أبعاد الالتزامات القانونية والشرعية يتطلب الولاء من قبل المواطنين، كما أنها تمتد لتشمل كل الفئات المجتمعية دون تمييز أو استثناء، انطلاقا من كونها استجابة واقعية لمطالب واحتياجات المواطنين، فهي تعكس ما يعرف بالجدوى السياسية.²

يمكن وصف السياسة العامة بأنها عملية معقدة وتفاعلي، يتم من خلالها تحديد المشكلات العامة وحلها، كما أن عملية صنع السياسة العامة هي عملية متعددة الخطوات، لذا تكون محفوفة بالعديد من التحديات التي تواجه صانع السياسات العامة، ومن هذا المنطلق يستوجب عندا صناعة السياسة العامة وتقييمها أن تؤخذ أبعاد مختلفة بعين الاعتبار لجعل السياسة العامة أكثر ملاءمة وقدرة في الاستجابة لمطالب واحتياجات الناس في المجتمع، كما يمكن أن تشكل عملية تنفيذها تحديا في حد ذاته خاصة عندما تكون هذه السياسات ليست مؤطرة بشكل صحيح، وتقع على عائق واضعي السياسات العامة مسؤولية ضمان وجود سياسة عامة تتناسب مع المطالب الواردة من المجتمع، بالقدر الذي يتطلب تصميمها دقيقا لهماكلها وعملياتها، وكذلك عملية الربط والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع المعني بتلك بالسياسات العامة.³

تتعامل السياسات العامة مع الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمعالجة وحل القضايا ومختلف التي يواجهها المواطنون في المجتمع، حيث تؤخذ هذه الإجراءات بعين الاعتبار عندما تقرر الحكومة التعامل مع قضية أو مشكلة ما في المجتمع ككل وحلها، فالسياسات العامة تصنع من قبل الحكومة نيابة عن المجتمع أو مواطنيه لحل بعض القضايا التي يواجهونها. وتتضمن إجراءات تقديم وتنفيذ السياسة العامة في ست مراحل وهي:⁴

(1) -مرحلة الأجندة: يتم في هذه المرحلة تقييم المشاكل التي تحتاج إلى اهتمام الحكومة، فتساعد هذه المرحلة في فهم السياسة وهدفها.

¹ - فرح ضياء حسين مبارك، "الحكومة بين السياسات العامة وسياسات الحكم"، جامعة بغداد، مارس 2018، متاح على الرابط: <https://www.researchgate.net/publication/323726089> ، تاريخ التصفح : 2024/11/15.

² - فهدى خليفة الفهداوي، مرجع سابق الذكر، ص ص48-52.

³ - Udaya Raj Adhikari ,*op .cit*,p972.

⁴ - Public Policies and Governance, *op. cit*.

(2) -مرحلة السياسة: تتم مشاركة ومناقشة مخطط السياسة، وتتم مناقشة وتحديد أهداف وأداء السياسة والتكلفة المالية والأدوات اللازمة والمختارة في هذه المرحلة، ويتم النظر في الحلول والأفكار المختلفة في هذه المرحلة.

(3) -مرحلة التبني: يتم في هذه المرحلة تبني أفضل الحلول والأفكار، كما تتطلب هذه المرحلة القبول من قبل مختلف فواعل الحكم في البلاد.

(4) -مرحلة التنفيذ: تتقرر في هذه المرحلة الإجراءات التي يجب اتخاذها لتنفيذ السياسة في المجتمع، وتعد مراقبة التنفيذ مهمة أخرى تتم في هذه المرحلة.

(5) -مرحلة التقييم: تبحث هذه المرحلة في التأثير الذي تحدثه السياسة في المجتمع.

(6) -مرحلة الإنهاء: تقرر هذه المرحلة ما إذا كان سيتم إنهاء السياسة أو الاستمرار فيها مع التحديثات، بناء على نتائج مرحلة التقييم.

المطلب الثالث: حوكمة السياسات العامة: مقارنة معرفية

تعتبر الحوكمة الرشيدة مفهوم أساسي في دراسات السياسات العامة، وقد اكتسبت استخداما واسع النطاق في تسعينيات القرن العشرين كاستجابة لعدم كفاية مناهج الحوكمة التقليدية في معالجة تحديات السياسة المعقدة، وشكل ظهور مفهوم الحوكمة تحولا من "الحكومة" إلى "الحوكمة"، مما أدى إلى تعزيز عمليات صنع القرار الأكثر شمولاً وتشاركية، وأصبحت الحوكمة في الوقت الحالي إطاراً حيوياً في الدوائر الأكاديمية والسياسية لمعالجة مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية في المجتمع. وفي ظل الحوكمة تصبح اجراءات وخطط وبرامج السياسات العامة تنفذ في إطار الشراكة بين فواعل الحوكمة الرشيدة، وليس من قبل الدولة مباشرة لوحدها، وهناك عدد هائل من الدراسات التي تقدم تقارير مفصلة عن تأثير الإدارة العامة الجديدة وصعود الحكم الراشد داخل قطاعات سياسية بعينها، مثل الرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية، والشرطة، والأمن العام.¹ فحوكمة السياسة العامة تشير إلى نجاعة التخطيط وفعالية عملية التنفيذ وسن القوانين، وتكييف سلوك الحكومة والمواطنين لزيادة سلامة المجتمع.

كما تعرف حوكمة السياسات العامة بأنها مجموعة من النشاطات التي تحكم عمليات صنع القرارات على مختلف المستويات التشغيلية والاستراتيجية بين عدد من الفاعلين الرسميين ضمن العمل الحكومي التنافسي وغير الرسميين الذين يعملون خارج العمل الحكومي وإطاره التنافسي، خاصة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ويتم العمل في إطار الشراكة وفق أسلوب تعاوني لتحقيق أهداف السياسات العامة، وكذلك وجود عددا من الاستراتيجيات الادارية، التي يمكن من خلالها توجيه التفاعلات الحاصلة داخل

¹ - Public Policy in governance, available from :

<https://www.britannica.com/topic/governance/Public-policy>, retrieved 17/12/2024.

هذه الكيانات التنظيمية بالصورة التي تمكن من تحقيق أهداف السياسات العامة أرض الواقع.¹ ويؤكد مفهوم الحوكمة على الشراكة مع جميع الفواعل من أجل تمكينهم ومنحهم فرصا متساوية للوصول إلى عمليات التنمية واتخاذ القرار، وبالتالي فإن قوة صنع القرار والتنمية لا تقتصر على السلطات والمؤسسات الرسمية، فالمقصود بالحوكمة الرشيدة هو أن يكون الحكم شفافا وخاضعا للمساءلة، ويضمن المساواة والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وهذا يوضح تعقيد مفهوم الحوكمة الرشيدة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، ومع ذلك فإن الهدف الرئيسي للحوكمة هو تعزيز إدارة السياسات العامة في آفاق واسعة.²

المبحث الثاني

تفعيل حوكمة السياسات العامة: المرتكزات والشروط اللازمة

ينظر إلى الحوكمة على أنها عملية لممارسة السلطة من قبل المؤسسات الرسمية في الدولة، بمشاركة المؤسسات الأخرى غير الرسمية، فهي آلية مؤسسية منشئة للديمقراطية التشاركية، حيث تفي الدولة ومؤسساتها الرسمية بالتزاماتها تجاه مواطنيها، من حيث تحسين تقديم الخدمات العامة ومعالجة القضايا والمشاكل المجتمعية من خلال السياسات العامة التي ينبغي أن تتميز مخرجاتها بالجودة والكفاءة والفعالية، بما يستدعي تطبيق مرتكزات الحوكمة وتوفير الشرط والمتطلبات الكفيلة بنجاح هذه العملية.

المطلب الأول: دور مبادئ الحوكمة الرشيدة في تفعيل السياسات العامة

بدلت جهود من أجل تحديد مبادئ ومرتكزات الحوكمة الرشيدة، وهي بمثابة مؤشرات لقياس نوعية الحكم، وتشكل هذه المبادئ في مضمونها الأساس الذي يجسدها، وتختلف هذه المؤشرات باختلاف التعاريف والجهات التي قدمتها، كون كل تعريف ركز على بعض المؤشرات والخصائص دون الأخرى، فتحديد مبادئ الحوكمة الرشيدة أمر صعب ومثير للجدل، وفي هذا الصدد يحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "الحوكمة والتنمية البشرية المستدامة، 1997") مجموعة من المبادئ مع وجود اختلافات طفيفة في كثير من الأدبيات، وهناك أدلة قوية على أن هذه المبادئ المستندة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تستحق الاعتراف العالمي، كما أنها تتجلى في الممارسة وفقا للسياق الاجتماعي الفعلي، وأن تطبيق مثل هذه المبادئ معقد نوعا ما، وتتمثل هذه المبادئ في النقاط التالية:³

1) المشاركة: Participation: يستوجب إتاحة الفرصة لكل القطاعات الموجودة في المجتمع للمشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بالقضايا المجتمعية المهمة، فينبغي أن يكون لكل مواطن صوت في صنع

¹ - أحمد بدران، "حكمة السياسات العامة من منظور الشبكات مقارنة نظرية"، حكمة، ع. 1 (سبتمبر 2020)، ص ص 76،

² - Muhamad Azahar Abas, *op. cit*, p4 .

³ - Graham J and Plumptre TW and Amos B, *op. cit*, p3.

القرار إما بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات وسيطة تتمتع بالشرعية، وتستند هذه المشاركة الواسعة النطاق على حرية تكوين الجمعيات والتعبير، فضلا عن القدرة على المشاركة البناء والفعالة من طرف الناخب، أو ممثليه أو المجتمع المدني في إعداد وتطوير وتقييم السياسات والاستراتيجيات، وكذا التأثير على محتوى القرارات المحلية، والجهوية والسياسات العامة، أو التشريعات الوطنية.

(2) **التوجه نحو الإجماع (بناء التوافق): Consensus oriented** يتم من خلال هذا المبدأ توسط المصالح المختلفة للوصول إلى إجماع واسع النطاق حول ما هو في مصلحة المجموعة أي المصلحة العامة، وحيثما أمكن حول السياسات والإجراءات، بمعنى وساطة بين مختلف المصالح في المجتمع بغية الوصول إلى إجماع واسع النطاق في المجتمع المعني حول ماهي المنفعة الأفضل لهذا الأخير وكيفية تحقيقها.

(3) **الرؤية الاستراتيجية: Strategic vision** في ظل وجود الرؤية الاستراتيجية يتمتع القادة والجمهور العام منظورا عريضا وطويل الأمد فيما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة مع الإحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية، كما ينبغي أن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية المركبة التي يركز عليها هذا المنظور.

(4) **الاستجابة: Responsiveness** يقصد بها مدى قدرة المؤسسات على خدمة وتلبية مصالح ومطالب مختلف الفئات ومكونات المجتمع في فترة زمنية معقولة وبدون أي استثناء، حيث تعمل هذه المؤسسات على خدمة كافة شرائح المجتمع، والاستجابة لمطالبهم بحيث لا تقتصر الخدمة على فئة أو جماعة أو شريحة واحدة في المجتمع.

(5) **الفعالية والكفاءة: Effectiveness and efficiency** تعطي العمليات والمؤسسات نتائج تلبي المطالب واحتياجات المجتمع في ظل الاستغلال العقلاني للموارد المادية والبشرية المتوفرة وكذا الحال بالنسبة للموارد الطبيعية وحماية البيئة، فالكفاءة والفعالية مرتبطة بالقدرة على إدارة المؤسسات العامة وتوظيف الموارد البشرية والمادية بالطرق السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع في اتجاه تحقيق الأهداف والنتائج المستطرة مسبقا.

(6) **المساءلة: Accountability** يجب أن يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولون أمام الجمهور والرأي العام، وكذلك أمام المؤسسات المختصة، وتختلف هذه المساءلة حسب المنظمات وما إذا كان القرار داخليا أم خارجيا.

(7) **الشفافية: Transparency** مبنية على التدفق الحر للمعلومات، وتتجلى من خلال الكشف الواضح عن المعلومات والخطط والقواعد والعمليات والمؤسسات، بحيث تكون متاحة بشكل مباشر لأولئك المعنيين بها، ويتم توفير معلومات كافية لفهمها ومراقبتها بما يساهم في تحقيق أفضل استخدام للموارد، فالشفافية مرتبطة بدرجة الإلتزام بالقواعد المتعلقة بالانفتاح والوضوح في المجال العام.

- (8) **العدل والمساواة: Equity** العدل الاجتماعي واحترام الكرامة الإنسانية وعدم التمييز في الحقوق والحريات بين الافراد لا على أساس الجنس او العرق او الدين او اللون، إضافة الى تساوي الفرص لتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة بين كل أفراد المجتمع، بحيث تتوفر الفرص للجميع دون تمييز من اجل تحقيق الرفاه لهم، فالعدالة مرتبطة بدرجة تطبيق القواعد بالتساوي على الجميع في المجتمع.
- (9) **سيادة القانون: Rule of law** يجب أن تكون الأطر القانونية عادلة ويتم تنفيذها بشكل محايد، وخاصة القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، وتطبيق القوانين يتطلب وجود مؤسسة قضائية مستقلة ومؤسسات أمنية قوية وغير فاسدة.

تتسم التحديات المعاصرة التي تواجهها الدول وحكوماتها بسرعة التغير والتعقيد وعدم اليقين، بما يستوجب على هذه الحكومات تقييم مجموعة من السيناريوهات المحتملة بعناية والاستجابة لها على الفور بطريقة فعالة، كما يجب على القطاع العام أن يتوقع بشكل استباقي التطورات المستقبلية، وأن يجد باستمرار الحلول المبتكرة وقيمها ويتبنّاها للاستفادة من الآفاق القادمة، كل ذلك مع تخفيف المخاطر من خلال تعزيز مرونة أنظمتها العامة، فبسبب التحولات السريعة التي تعرفها البيئة الدولية والوطنية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح المجتمع الحالي أكثر اهتماما ودراية بشأن القضايا العامة كونه يتمتع بإمكانية الوصول إلى المعلومات المختلفة، وفي ذات السياق تحاول مختلف الجماعات والأحزاب السياسية إثارة القضايا العامة حتى تتمكن من الاستفادة منها، ووفقا لذلك غالبا ما تكون جل السياسات العامة متقلبة ومتغيرة، ومن هذا المنطلق أصبحت عملية حوكمة السياسة العامة أكثر أهمية من ذي قبل، حيث تستمر الحكومات في محاولة تحسين سياستها العامة الحالية لتناسب الوضع الحالي، من خلال طرح أسئلة يتم مناقشتها لمعالجة قضايا ومشاكل السياسة العامة في كل مستوى من مستويات السلطة، مثال ذلك:¹ هل تساهم برامج التنمية الحالية على تخفيض مستويات الفقر أم لا؟، هل تحقق سياسة التعليم العام الحالية نتائج إيجابية على كل مستوى من مستويات المجتمع؟ ، هل سياسيات التشغيل الحالية كفيلة بتقليص نسبة البطالة؟ ، هل السياسة العامة الصحية الحالية كفيلة بتحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين؟ ، هل سياسة الأجور الحالية اثرت بشكل إيجابي على القدرة المعيشية لمختلف الفئات والمستويات في المجتمع أم لا؟

وانطلاقا من مناقشة الأسئلة السابقة، تصبح السياسة العامة بالغة الأهمية في الوقت الحاضر سواء في سياق المنظور العلمي والعملية، فالفهم العميق لأسباب وتأثيرات السياسة العامة على المجتمع أمر مهم للغاية من أجل التحسين الاستراتيجي للسياسة العامة، في ظل مشاركة مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في

¹ - Muhamad Azahar Abas, *op. cit* .

عملية السياسة العامة التي تتمثل في صياغتها وتنفيذها وتقييمها، لذلك تحتاج هذه العملية إلى تعاون وإشراك فواعل الحوكمة الرشيدة.¹

كما ظهر على مدى السنوات الأخيرة انتعاش قوي في الاهتمام بتقييم نتائج السياسات العامة في ظل مبادئ الحوكمة الرشيدة، وقد نشأ هذا الاهتمام الجديد جزئياً نتيجة للرؤية التي مفادها أن تقارير الأداء الحالية التي تركز بشكل أساسي على مقاييس الناتج لا تحظى باهتمام كبير من جانب الساسة أو المواطنين أو وسائل الإعلام، ومع تزايد اهتمام مختلف الفواعل غير الرسمية كالمواطنين وغيرهم من أصحاب المصلحة بالمعلومات عن أنشطة الحكومة ذات الصلة بهم، وكذا مطالبة القيادات السياسية على وجه الخصوص بتقديم الأدلة والتوضيحات على ما إذا كانت سياساتهم قد أحدثت فرقاً من حيث تحقيق النتائج المرجوة ومعالجة القضايا والمشكلات التي نفذت من أجلها هذه السياسات، الأمر الذي ساهم في زيادة الاهتمام بقياس مدى نجاح السياسات العامة من حيث نوعية التغيرات الحياتية التي تجلبها للفئات والجماعات المتأثرين بها، وليس نوعية الأنشطة نفسها، وهذا يعني على سبيل المثال أننا بحاجة إلى تقييم مجموعة من القضايا مثل:²

(1) -تقييم مستوى الأمن من الهجوم الخارجي الذي يشعر به المواطنين، وليس نوعية خدمات الدفاع الوطني.

(2) -تقييم مستوى سلامة المجتمع الذي يشعر به المواطنين، وليس نوعية خدمات الشرطة والوقاية من الجريمة.

(3) -تقييم مستوى الدخل الفردي وظروف الحياة العملية، وليس أداء برامج التنمية الاقتصادية.

(4) -تقييم مستوى الصحة والرفاهة الاجتماعية التي يعيشها المواطنون، وليس جودة الرعاية الصحية والاجتماعية المقدمة لمستخدمي الخدمات.

(5) -تقييم مستوى فهم المواطنين، فيما يتعلق بالقضايا التي يرغبون في معرفتها، ومستوى كفاءتهم في المهام التي يرغبون في القيام بها، وليس جودة خدمات التعليم والتدريب التي يعيشونها.

(6) -تقييم مستوى وطريقة وصول الناس إلى المرافق التي يرغبون في تجربتها، بدلاً من جودة الطرق أو خدمات النقل العام التي يستخدمونها.

(7) -تقييم جودة البيئة التي يعيشها الناس وليس جودة خدمات حماية البيئة أو تحسينها.

¹ - Loc. cit .

² - Tony Bovaird and Elke Löffler, « Evaluating the Quality of Public Governance : Indicators, Models and Methodologies », *International Review of Administrative Sciences*, V. 69, Issue. 3, p p 317,318 .

- تقييم مستوى الراحة التي يتمتع بها الناس في منازلهم، وليس جودة خدمات بناء وإصلاح المنازل المقدمة -تقييم جودة التجارب الترفيهية والثقافية التي يتمتع بها المواطنون، وليس جودة خدمات الترفيه والرياضة والفنون المقدمة.

لا يعني هذا أنه لم يعد هناك اهتمام أو حاجة لقياس جودة أو كمية الخدمات التي يقدمها القطاع العام، ومع ذلك يجب النظر إلى هذه الخدمات باعتبارها أداة بحثية، وليس كغايات في حد ذاتها. ونتيجة لهذا التغيير في التوجه، أصبح هناك الآن تحدي كبير يتمثل في إيجاد السبل التي يمكن من خلالها تقييم تحسينات جودة الحياة مثل تلك المدرجة سابقا.

ففي معظم دول العالم لم تكن الفضائح الكبرى مرتبطة بعمل وأداء الحكومة وأداء الخدمة العمومية المنخفض، ولكن ارتبطت بالفشل في الطريقة التي تنفذ بها الحكومة مهامها وبرامجها سواء بالنسبة للسياسيين أو المسؤولين، كما تتطلب الاستدامة طويلة الأجل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مواءمة جميع الاستراتيجيات والبرامج والاهداف لتحقيق النتائج المرجوة من هذه السياسات، ولا يتأتى ذلك إلا في ظل ترسيخ مرتكزات الحوكمة التي تعبر عن الطرق التي يتفاعل بها أصحاب المصلحة مع بعضهم البعض من أجل التأثير على نتائج السياسات العامة، بمعنى ان هذه الاستدامة تتحقق بواسطة "الحوكمة الرشيدة"، التي تعني التفاوض من جانب جميع الفواعل وأصحاب المصلحة في قضية أو مجال لتحسين نتائج السياسات العامة ومبادئ الحوكمة المتفق عليها، والتي يتم تنفيذها وتقييمها بانتظام من قبل جميع الفواعل والشركاء في المجتمع.

المطلب الثاني: الشروط اللازمة لتنفيذ حوكمة السياسات العامة بفعالية

تتطلب عملية حوكمة السياسات العامة توفر مجموعة من الشروط التي تعتبر بمثابة آليات مهمة في

هذه العملية، وتتمثل في النقاط التالية:

أولاً: إرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية وتحسين الأداء الحكومي: تعود فكرة الديمقراطية التشاركية إلى الفيلسوف الأمريكي أرنولد س. كوفمان Arnold S. Kaufman عام 1960، فقد كانت قضية مواجهة الفقر والتمهيش من بين العناصر الأساسية في الكشف عن أهمية الديمقراطية التشاركية، فمن خلال أسلوب الحوار والتشاور مع المواطنين بشأن كيفية تدبير الشأن العام وصنع القرار الكفيل لمواجهة التحديات المطروحة محليا، ففي ظل ظهور حركات الاحتجاجية في الأحياء الأمريكية وداخل الحركات الاجتماعية الأمريكية التي تطالب بالاندماج في النظام السياسي. ولذلك ينظر إليها على أنها تصحيح أو بديل للديمقراطية التمثيلية. وقد أكدت الديمقراطية التشاركية في فرنسا، كما هو الحال في البلدان الأوروبية الأخرى، نفسها بشكل رئيسي في مجالين هما البيئة وتخطيط المدن، فالنضالات والمطالب الحضرية في الستينيات تدعو إلى التساؤل حول طريقة تصميم وبناء المدينة ببعدها الحضري والاجتماعي. وفي فرنسا أدت هذه "الصراعات الحضرية" إلى إنشاء "ورش عمل التخطيط الحضري الشعبي". وظهرت حركات أخرى توصف بأنها نضالات من أجل تحسين "البيئة المعيشية"

في منتصف الستينيات في الأحياء التي تم إنشاؤها للتو في ضواحي المناطق الحضرية، كما إن ولادة المشاركة في شؤون تخطيط المدن والبيئة تتميز في الواقع بقوة بثلاثة جوانب: الإدانة والطلب والمقاومة، وقد أدت الصراعات البيئية في السبعينيات إلى إدراج ضرورة المشاركة في الأجندة السياسية، كما شهدت الثمانينيات والتسعينيات مأسسة أشكال المشاركة العامة والمواطنين من خلال إدراج هذه الممارسة في العديد من النصوص القانونية.¹ وفي السنوات الأخيرة تم الترويج على نطاق واسع لآليات للحكم التشاركي في البلدان النامية، حيث تؤكد بعض الأدبيات على أنها تحقق العديد من الفوائد للسياسة العامة في الدول المتقدمة، من خلال زيادة مستويات ومؤشرات المساءلة، وتحسين أداء الحكومة في الاستجابة للمطالب المجتمعية، وتحسين الخدمات العامة، إلا أن تمكين وتحفيز المواطنين والمسؤولين العموميين وجعلها قادرة على جعل ترتيبات الحكم التشاركي تعمل كآليات مساءلة فعالة يشكل مهمة صعبة في معظم البلدان النامية.²

تعرف الديمقراطية التشاركية بأنها مجموعة من الأجهزة والإجراءات التي تجعل من الممكن زيادة مشاركة المواطنين في العملية السياسية وزيادة دورهم في صنع القرار، كما يمكن تعريفها أيضا بأنه "تدخل المواطنين في تطوير القرارات العامة" وهذا حسب لولاروس selon Le Larousse، وبالتالي فإن الديمقراطية التشاركية هي نموذج للحكم الديمقراطي، يلعب المواطنون فيها دورا نشطا ومباشرا في عملية صنع القرار في السياسة العامة، وعليه فالهدف النهائي للديمقراطية التشاركية هو تعزيز الشرعية وفعالية العمل الحكومي وإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار، ويمكن أن تكون المشاركة مباشرة إلى حد ما، وأكثر أو أقل شمولاً، وأكثر أو أقل تنظيماً.³ فالديمقراطية التشاركية تشير إلى كافة المقاربات التي تهدف إلى إشراك المواطنين في عملية صنع القرار السياسي.⁴ بمعنى هي عبارة عن عملية من التفاعلات والتبادلات بين صانع (أصحاب) القرار والجمهور بهدف الدمج الفعال للأخير في القرار.

إذا فالديمقراطية التشاركية تشير إلى كافة الأنظمة والإجراءات التي تتيح زيادة المشاركة الفعالة لكل المواطنين في الحياة السياسية وزيادة دورهم في صنع القرارات ورسم السياسات العامة التي ترتبط بحياتهم في المجتمع، وهي مستوحاة من المفاهيم التي تم تنفيذها منذ الستينيات في العديد من الشركات من أجل تحسين

¹ - La démocratie participative, available from : <https://www.debatpublic.fr/la-democratie-participative-669>, retrieved 30/12/2024 .

² - Johanna Speer, « Participatory Governance Reform: A Good Strategy for Increasing Government Responsiveness and Improving Public Services? » , *World Development*, V. 40, Issue 12(December 2012), available from : <https://www.sciencedirect.com/getaccess/pii/S0305750X12001568/purchase>, retrieved 27/12/2024 .

³ - Comprendre la démocratie participative : définition et enjeux, available from : <https://www.cap-collectif.com/post/comprendre-la-d%C3%A9mocratie-participative-d%C3%A9finition-et-enjeux>, retrieved 29 /12/2024.

⁴ - Loïc Blondiaux, « La démocratie participative : une réalité mouvante et un mouvement résistible Institutions », Publié le 26 mars 2021, available from : <https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/279196-la-democratie-participative-par-loic-blondiaux>, retrieved 29/12/2024.

تنظيم الأداء والعمل (الإدارة التشاركية). وبالمقارنة مع الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية المباشرة، تقدم الديمقراطية التشاركية نفسها كنظام مختلط حيث يفوض الناس سلطتهم لممثلين يقترحون القوانين ويصوتون عليها، لكنهم يحتفظون مع ذلك بسلطة السيطرة على بعض المسائل بأنفسهم، وتتميز الديمقراطية التشاركية بمجموعة من الخصائص هي:¹

-توسيع نطاق حق التصويت وتكراره، مصحوبا بمبادرة تشريعية.

-التشاور الديناميكي، في شكل مناقشات حرة تتعلق بالقرارات على المستوى المحلي والوطني (على سبيل المثال: اللجان الاستشارية، مجالس الأحياء، وما إلى ذلك).

-إنشاء نظام منظم يضمن النظر بفعالية إلى جميع الأفكار البناءة والجديدة من المواطنين.

-سيكون نظام الديمقراطية التشاركية أكثر استدامة إذا كانت جميع التدابير المقررة مقبولة لدى الغالبية العظمى من الأشخاص المعنيين وكانت في اتجاه "الصالح العام".

ونتيجة للتطورات التكنولوجية الحديثة ظهر ما يعرف بالديمقراطية التشاركية عبر الإنترنت، حيث شهدت إجراءات المشاركة عبر الإنترنت توسعا كبيرا، كونها تتميز بسرعة التنفيذ وتوفير الموارد، على عكس الاجتماعات الفعلية التي تتطلب موارد مادية كبيرة، حيث تعد المنصات عبر الإنترنت أكثر اقتصادا في الإعداد والإدارة، فهي لا تتطلب استئجار غرف أو توفير الطعام أو تعبئة عدد كبير من الميسرين، بالإضافة إلى ذلك، تسمح منصات الديمقراطية التشاركية عبر الإنترنت للمواطنين بالمشاركة في أي وقت ومن أي مكان، ومن ثم فهي تتيح الوصول إلى الجمهور الذي لم تتاح له تاريخيا فرصة المشاركة في ورش العمل أو الاجتماعات الإعلامية، وهكذا لعبت التكنولوجيا الرقمية دورا أساسيا في توسيع نطاق النهج الديمقراطي التشاركي.²

ثانيا: تعزيز دور المؤسسة البرلمانية: تقتضي حوكمة المؤسسة البرلمانية بالضرورة وجود الحوار والتعاون بين الهيئات السياسية الحاكمة والإداريين، وينبغي لآليات الحكم أن تضمن أن يكون البرلمانيون بصفتهم ممثلين ومشرعين ومراقبين للحكومة.³ وتلعب الهيئة التشريعية دورا مهما في حياة المجتمع من خلال تأدية ثلاث وظائف رئيسية هي:

(1) - سن قوانين جديدة، وتغيير القوانين القائمة وإلغاء القوانين التي لم تعد هناك حاجة إليها.

(2) - تمثيل وتوضيح آراء ورغبات المواطنين في عمليات صنع القرار.

(3) -الإشراف على أنشطة السلطة التنفيذية بحيث تكون الحكومة مسؤولة أمام الشعب.

¹ - Définition de la démocratie participative, Toupictionnaire : Le dictionnaire de politique, available from : https://www.toupie.org/Dictionnaire/Democratie_participative.htm, retrieved 28/12/2024 .

² - Loïc Blondiaux, *op. cit.*

³ - mauro romanelli, « understanding governance of parliamentary administrations », *strategica* (2016), p1101.

يتطلب تحقيق الحوكمة الرشيدة ووجود برلمان قوي وفعال وكفاء، انطلاقاً من دوره الكبير في تجميع وتقديم آراء واحتياجات المواطنين، والتعبير عن توقعاتهم وتطلعاتهم وتحديد أجندة التنمية الوطنية، كما يساهم البرلمان في تحديد المشاكل والتحديات السياسية التي تتطلب الاهتمام بها وحلها، فالبرلمانات تلعب دوراً مهماً في تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، ونتيجة لوظائفها في التشريع والتمثيل والإشراف يمكن للبرلمانيين أن يشاركوا بنشاط في تطوير وتنفيذ القوانين والسياسات التي تعزز الديمقراطية والحوكمة، فالبرلمانات هي إحدى المؤسسات الحكومية الرئيسية للديمقراطية ويشمل دورها التمثيلي ضمان أن يكون للمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين صوت على المستوى الوطني وبالتالي يشاركون في قضايا الحكم الوطني.¹ إن أحد العوامل الرئيسية التي تحدد الأداء البرلماني في كل بلد هو جودة التمثيل وفعالية الأحزاب السياسية، إذ تؤدي هذه الأخيرة وظائف حيوية في أي ديمقراطية تمثيلية، كونها توفر الأدوات الأساسية لتمثيل مصالح المواطنين، وتطوّر الخيارات السياسية في الانتخابات، وفي كل برلمان تقريباً في جميع أنحاء العالم، هناك فجوة بين السلطات التي يتمتع بها البرلمان لمحاكاة السلطة التنفيذية واستعداد أو قدرة السياسيين على استخدام هذه السلطات، وبالتالي فإن البرلمانات لا تعمل في فراغ، فعملها وفعاليتها تتشكل إلى حد كبير من خلال السياق السياسي الذي تشكل جزءاً منه، وفي بعض دول العالم الثالث في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، لا يزال إرث الحزب الواحد والهيمنة المستمرة لحزب واحد في نظام متعدد الأحزاب يشكلان عائقاً أمام عمل وأداء البرلمانات في هذه الدول، وفي أغلب البلدان يتم تحديد وظائف البرلمان عادة في الدستور أو في القوانين البرلمانية لكل بلد، وتعتبر النزاهة هي أحد الجوانب الرئيسية للبرلمانيين، ففي كندا مثلاً يجب على النواب الموافقة على "الاعتراف بأن الخدمة في البرلمان هي أمانة عامة" و"الحفاظ على ثقة الجمهور تمكن في نزاهة البرلمانيين" و"طمأنة الجمهور بأن البرلمانيين يضعون المصلحة العامة قبل مصالح البرلمانيين الخاصة". وباعتبار المؤسسة البرلمانية واحدة من مؤسسات الدولة الرئيسية، فإن وظائف البرلمان مدمجة في النظام العام للضوابط والتوازنات، وبصفة عامة يتعين على أي برلمان أن يؤدي ثلاث وظائف رئيسية وهي التشريع والتمثيل والرقابة.² تلعب الهيئات التشريعية الفعالة دوراً مهماً في خلق بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحوكمة الرشيدة في الديمقراطيات الحديثة، والهيئة التشريعية هي المنتدى الرئيسي للتواصل بشأن احتياجات الشعوب وفعالية المؤسسة في مراقبة السلطة التنفيذية وضمان الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة، وصياغة قوانين متماسكة تدعم حقوق الإنسان، وكل هذه الوظائف تجعل البرلمان أداة قيمة لتعزيز الحوكمة والديمقراطية وسيادة القانون، ولكن الوفاء بهذه المهمة من خلال العمليات البرلمانية يتطلب وجود بيئة مواتية وامتلاك الهيئة التشريعية لبعض القدرات التنظيمية والموارد الأساسية. وتوجد ثلاث عقبات

¹ - Economic Commission For Africa, « The Role Of Parliament In Promoting Good Governance », Governance **And Public Administration Division**, p13.

² -- Economic Commission For Africa, *op .cit*, p14.

رئيسية يمكن أن تعيق الأداء الفعال للهيئة التشريعية ممثلة في الهيمنة الدستورية للسلطة التنفيذية/الرئاسة والافتقار إلى الموارد و/أو القدرة إضافة إلى عدم القبول لدى الجمهور.

لتفعيل وتحسين أداء المؤسسة البرلمانية، يستوجب الأمر تعزيز مهام البرلمان من خلال ما يلي:¹

- 1) جعل أعضاء البرلمان على اتصال دائم بدوائهم الانتخابية (توفير الموارد والوقت لأعضاء البرلمان)
- 2) دعوة المواطنين إلى جلسات البرلمان ومكاتب أعضاء البرلمان.
- 3) عقد ورش عمل إعلامية في المقاطعات حول عمل البرلمان.
- 4) إشراك المجتمع المدني في عمل البرلمان (مثل اللجان ومجموعات المناقشة).
- 5) تقديم تدريب خاص لأعضاء البرلمان حول دورهم كممثلين للشعب.
- 6) مطالبة أعضاء البرلمان بالوفاء بالوعود التي قدموها خلال الحملات الانتخابية، وبالتالي تحقيق النتائج للدوائر الانتخابية (الصحة والتعليم والبنية الأساسية).

ثالثا: تمكين مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز دورها: يعبر مفهوم المجتمع المدني عن المنظمات الاجتماعية غير الحكومية، التي تتمتع باستقلاليته عن الدولة، فتحل مكانا وسطا بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، فتحفظ بذلك للدولة دور التوازن المعبر عن إرادة القاعدة الشعبية الاجتماعية، وتمثل المؤشر الاجتماعي للحكومة والضمانة للثوابت الديمقراطية فيها، وفي هذا الصدد يرى "آدم سلغمان" أن المجتمع المدني هو المفتاح التحليلي الذي سوف يفتح خبايا النظام الاجتماعي². وفي السنوات الأخيرة تعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني في صياغة السياسة العامة العالمية، وبروز دوره في عدة مجالات منها حماية البيئة والمشاركة في المشاريع التنموية وتدعيم المسار الديمقراطي، كما تلعب مؤسسات المجتمع المدني الفعالة دورا مهما في العمل على ضمان التدفق الحر للمعلومات فيما يتعلق بمختلف السياسات والقرارات التي تتخذ من طرف القيادات السياسية وصانعو السياسات العامة، إضافة إلى مساهمته في بناء الثقة بين المواطن والإدارات العامة، وتحقيق الشفافية ومسؤولية الإدارة تجاه المواطنين.

رابعا: توفير الآليات المؤسسية والتشريعية الكفيلة بمكافحة الفساد: توقف نجاح سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد في أي دولة على مدى التعاون والشراكة بين مختلف الفواعل والقوى الموجودة في المجتمع، والتي تتطلب وتوفير البيئة المناسبة لترسيخ مبادئ ومركزات الحوكمة، التي تساعد على اتخاذ اجراءات جد واضحة وصارمة في مجال سياسات مكافحة الفساد، إضافة إلى ضرورة تفعيل آليات للمساءلة والمحاسبة في كل أجهزة الدولة والقطاع الخاص على حد سواء، ويتطلب مكافحة الفساد توفير استراتيجية ومقاربة شاملة،

¹ - Ibid, p16.

² - نورالدين حاروش، "تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني... البرلمان المدني؟"، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، ص.07.

يتم من خلالها التحقيق مع الجهات الفاسدة وملاحقتها قضائياً، ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتقليل فرص الفساد في العمليات الحكومية، مع إعادة النظر في جهود الإصلاح في مجال إدارة الحكم ومكافحة الفساد من خلال تبني سياسات واستراتيجيات فعالة، تحمل في طياتها آليات وأساليب مكافحة الفساد، وتطبيق إجراءات فعالة وقوية لمكافحته والوقاية منه، والتي من شأنها تعزيز الوعي العام ومحاسبة مرتكبيه واتخاذ الإجراءات الرادعة في حقهم، وتقليل الفرص المتاحة لممارسته من خلال إيجاد إطار عمل إداري وقانوني متطور وفاعل للقطاعين العام والخاص، إضافة الى زيادة فاعلية الجهات والهيئات المكلفة بمكافحة الفساد والوقاية منه، وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

تساعد الحوكمة الرشيدة في توفير الآليات التي تسهم في مكافحة الفساد والتقليل من آثاره في مختلف المجالات، وذلك لا يتأتى إلا من خلال تطوير البنية التشريعية لمكافحة الفساد وإصدار التشريعات والقوانين التي تنص على العقوبات الرادعة لكل المخالفات المتعلقة بظاهرة الفساد إضافة الى تعزيز مبادئ المساءلة في المؤسسات الحكومية من خلال: تعزيز الحكومات لمبدأ المساءلة، وحق المواطن، ومنظمات المجتمع المدني في مساءلة الحكومة ومؤسساتها وأجهزتها، وذلك عن طريق وضع نهج يعتمد على المراقبة والمحاسبة والمشاركة المدنية.¹

خاتمة:

ختاماً لما جاء في هذه الدراسة يمكن القول أن عملية حوكمة السياسات العامة تقتضي توفير البنى والهيئات والمؤسسات الرشيدة التي تسهر على تجسيدها من الناحية العملية، وفي هذا السياق يستوجب الأمر النظر إلى هذه العملية على أنها مشروع مجتمع تشارك كل الفواعل المكونة له، إذ تساهم فيه كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد السواء في ظل تطبيق مبادئ ومرتكزات الحوكمة الرشيدة، بما يضمن نجاعة وجودة مخرجات ونتائج السياسات العامة، كما يمكن القول أن طرح مفهوم الحوكمة الرشيدة كمضمون جديد للإصلاح الإداري والسياسي نابع من كونها آلية تعزز مبادئ المساءلة والشفافية وتفعيل المشاركة السياسية ومحاربة الفساد بكل أنواعه، وضمان التنفيذ الفعال والسليم للقرارات والسياسات العامة وتحقيق تكامل الأدوار بين مختلف الفواعل والقوى السياسية والاجتماعية الموجودة في المجتمع، فتطبيق مرتكزات الحوكمة يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لجودة السياسات العامة في ظل وجود استراتيجية وطنية تركز على سيادة القانون وحقوق الانسان وتراعى فيها مصالح الفقراء وكل مكونات وفئات المجتمع دون تمييز، إضافة الى

- منظمة الشفافية الدولية، "الحوكمة ومكافحة الفساد: مفاهيم إطارية وإسقاطات على العالم العربي"، *المسار للدراسات* ¹ ، <https://almasarstudies.com/governance-and-corruption>، الإنسانية، 2022، ص ص 14-16، متاح على الرابط: تاريخ التصفح: 2024/12/28.

مشاركة كل الفواعل في عمليات الصنع والتنفيذ والتقويم، إلا إن تحقيق ذلك في العديد من دول العالم الثالث في غاية الصعوبة بالنظر لكثرة المطالب الاجتماعية ووجود مجموعة من العوامل البيئية غير المشجعة، وعدم توفر الموارد الكافية، بما يستوجب من حكومات هذه الدول تثبيت التوازن الداخلي والخارجي وحماية الاقتصادات الوطنية من الصدمات والضغوطات الخارجية، فنجاح عملية حوكمة السياسات العامة في أي دولة لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار التعاون والتنسيق والشراكة بين مختلف الفواعل الحكومية وغير الحكومية، إضافة الى توفير البيئة المناسبة لترسيخ مبادئ ومركبات الحوكمة، فلا يمكن تحقيق نتائج إيجابية في هذا الصدد إلا من خلال اتخاذ اجراءات واستراتيجيات كفيلة بضمان المشاركة السياسية والمدنية وسيادة القانون، وتفعيل آليات للمساءلة والمحاسبة في كل أجهزة الدولة والقطاع الخاص، ضف إلى ذلك ضرورة العمل على توعية المواطنين بحقوقهم في المشاركة الفعالة في صنع القرارات ورسم السياسات العامة وفي إدارة الحكم في الدولة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- خليفة، فهدى الفهداوي، *السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل*، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.
- 2- عبد الكريم زهير، الكايد، *الحكمانية: قضايا وتطبيقات*، القاهرة: منشورات المنظمة العربية الإدارية، 2003.
- الدوريات العلمية:
- 3- البلي، مسعود، "حوكمة السياسات العامة الاجتماعية"، *الباحث للدراسات الأكاديمية*، ع.8، جانفي 2016.
- 4- بدران، أحمد، "حكمة السياسات العامة من منظور الشبكات مقارنة نظرية"، *حكمة*، ع.1، سبتمبر 2020.
- 5- حاروش، نورالدين، "تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني... البرلمان المدني؟؟"، *قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر*.

مواقع الانترنت:

- 6- عزي، الأخضر وجلطي، غالي، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد". متاح على الرابط التالي: <http://www.ululimsania.net/a34.htm>.
- 7- ضياء فرح، حسين مبارك، "الحوكمة بين السياسات العامة وسياسات الحكم"، *جامعة بغداد، مارس 2018*، متاح على الرابط: <https://www.researchgate.net/publication/323726089>.
- 8- كلارك، ميشال وأرن، كلوس، "التركيز على الحوكمة من اجل المزيد من السياسات الفعالة والدعم الفني"، *منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2023*، متاح على الرابط: <https://openknowledge.fao.org/items/d134a05b-de91-4753-b157-121ceee3272er>.
- 9- منظمة الشفافية الدولية، "الحوكمة ومكافحة الفساد: مفاهيم إطارية وإسقاطات على العالم العربي"، *المسار للدراسات الإنسانية*، 2022: <https://almasarstudies.com/governance-and-corruption>.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

10-Hill, Michael and Hupe, Peter, Implementing Public Policy : Governance in Theory and in Practice, India : SAGE Publications London e Thousand Oaks e New Delhi, 2002.

Articles

11- Bovaird, Tony and Löffler, Elke Evaluating , « the Quality of Public Governance: Indicators, Models and Methodologies, ,International Review of Administrative Sciences, V .69, Issue 3.

12- J, Graham and TW ,Plumptre and B, Amos, « Principles for good governance in the 21st century. Institute on governance », *Policy Brief*, No.15 , 2003.

13- romanelli, mauro, « understanding governance of parliamentary administrations », *strategica*, 2016.

14- Raj Adhikari ,Udaya, « The Relationship of Public Policy to Governance: Issues and Strategies of Nepal », *International Journal of Scientific and Research Publications*, V.10, Issue 6, June 2020 .

Web :

15- Abas, Muhamad Azahar, « Public Policy and Gouvernance : Theory and Practice », A. Farazmand (ed.), Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance, April 2019, available from :

https://www.researchgate.net/publication/332406879_Public_Policy_and_Governance_Theory_and_Practice.

16- Blondiaux ,Loïc, La démocratie participative : une réalité mouvante et un mouvement résistible Institutions, Publié le 26 mars 2021, available from : <https://www.vie-publique.fr/parole-dexpert/279196-la-democratie-participative-par-loic-blondiaux>.

17- Comprendre la démocratie participative : définition et enjeux, available from : <https://www.cap-collectif.com/post/comprendre-la-d%C3%A9mocratie-participative-d%C3%A9finition-et-enjeux>.

18 - Définition de la démocratie participative, Toupictionnaire : Le dictionnaire de politique, available from : https://www.toupie.org/Dictionnaire/Democratie_participative.htm.

19- Economic Commission For Africa, The Role Of Parliament In Promoting Good Governance, Governance And Public Administration Division

20- La démocratie participative.

21- Public Policy in governance, available from : <https://www.britannica.com>.

22- Public Policies and Governance, available from : <http://unacademy.com/content/kerala-psc/study-material/indian-constitution/public-policies-and-governance>.

23-Speer, Johanna, « Participatory Governance Reform: A Good Strategy for Increasing Government Responsiveness and Improving Public Services? » , *World Development*, v . 40, Issue 12, December 2012, available from :

<https://www.sciencedirect.com/getaccess/pii/S0305750X12001568/purchase>.